بيان صحفي – الاتحاد الاوروبي
القدس

4 تشرين الأول، 2012

الشؤون الاجتماعية والطاقة والاقتصاد: حوار السياسات بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية

اختتم الاتحاد الاوروبي والسلطة الفلسطينية ثلاثة اجتماعات في اطار حوار السياسات حول الشؤون الاجتماعية والصحة؛ النقل والطاقة والبيئة والمياه؛ الاقتصاد والشؤون المالية على التوالي. وقد التقت اللجان الفرعية من الجانبين تحت رئاسة السلطة الفلسطينية في رام الله كجزء من حوار سنوي في اطار سياسة الجوار الاوروبي , والتي تحكم أوجه التعاون بين الاتحاد الاوروبي والسلطة الفلسطينية.

التقى المسؤولون من الاتحاد الاوروبي مع نظرائهم في وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد ووزارة النقل وسلطة الطاقة الفلسطينية و سلطة البيئة وسلطة المياه وسلطة النقد في حوار تفصيلي ومعمق حول اخر التطورات في هذه القضايا بين الجانبين.

وقال ممثل الاتحاد الاوروبي السيد جون غات-راتر: "تعاوننا مع السلطة الفلسطينية مبني على الشراكة والحوار. لقد حصل تبادل للأفكار خلال الايام الثلاثة الأخيرة في عدد من المجالات الهامة والتي انجزنا فيها الكثير بالشراكة مع السلطة الفلسطينية. اننا نعمل عن قرب مع وزارة الشؤون الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق باصلاح سياسة الحماية الاجتماعية التابعة للسلطة الفلسطينية. اما بخصوص حوارنا الاقتصادي فان اولويتنا تكمن في ضمان الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية على المدى الطويل بما يتماشى مع خطط الحكومة. كما ان الادارة المستدامة للموارد الطبيعية، خاصة المياه، لهي قضية استراتيجية بالنسبة للاتحاد الاوروبي لاننا نؤمن وبشكل قوي في أن التقدم في هذا القطاع يمكن أن يحقق نمو متسارع".

و أضاف السيد غات – راتر " لقد اطلعنا السلطة الفلسطينية على التحديات التي تواجه الاتحاد الاوروبي نفسه خاصة تلك الاقتصادية وما يتعلق بالديون السيادية."

وفي قطاع الشؤون الاجتماعية والصحة ، القضايا التي تم تغطيتها هذا العام تضمنت التطورات في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية واداء الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي واجندة اصلاح القطاع الصحي. وفي قطاع الطاقة / النقل / البيئة / المياه ، تركز الحوار على فعالية الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة مثل مبادرات الطاقة الشمسية. ناقش الطرفان كذلك التقدم على صعيد دعم بنك الاستثمار الاوروبي لتطوير محطة تحلية لمياه البحر في قطاع غزة وتطوير تزويد الكهرباء في الضفة الغربية اضافة الى دعمه لقطاع البنية التحتية في الاراضي الفلسطينية. بينما كان الوضع المالي والمشاريع الصغيرة في صلب محادثات اللجنة الاقتصادية والمالية. وقد راجع الجانبان التقدم في مجال الاصلاحات الادارية والمالية ووضع القطاع الخاص.

خلفية

اجتماعات اللجان الفرعية الثلاثة تمت في اطار سياسة الجوار الاوروبي وخطة العمل المشتركة بين الاتحاد الاوروبي والسلطة الفلسطينية. ويتم حاليا وضع المسودة النهائية لخطة عمل مشتركة جديدة لمدة خمسة أعوام وسيتم اقرارها لاحقا من هذا العام. حوار السياسات بين الاتحاد الاوروبي والسلطة الفلسطينية يتألف من ستة لجان فرعية تعمل على قضايا متنوعة تتراوح بين حقوق الانسان والتجارة. جولة الحوار هذه المرة مع السلطة الفلسطينية سبقها مشاورات بين الاتحاد الاوروبي ومنظمات المجتمع المدني.

للاتصال:

مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي
شادي عثمان ، هاتف 02 5415867 جوال 0599 6793958
انتونيا زافيري؛ هاتف: 859 2541 (0) 972+؛ محمول: 915 024 548 (0) 972+

http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/